الأمم المتحدة
S/2025/533
مجلس الأمن
Distr.: General
27 August 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 26 آب/أغسطس 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم طيه رسالة وجَّهها إبراهيم غالي، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بالصحراء الغربية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارثينوس **فان شاكويك**
القائم بالأعمال ونائب الممثلة الدائمة
لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

100925 100925 25-13744 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 26 آب/أغسطس 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بئر لحلو، 20 آب/أغسطس 2025

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى الثمانين لتأسيس المنظمة، وهي فرصةٌ لتأكيد الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولإبراز الدور المحوري للأمم المتحدة بوصفها ركيزةً للنظام متعدد الأطراف وضامنةً للسلم والأمن الدوليين ومدافعةً عن حقوق الإنسان والشعوب.

كما تُذكّرنا هذه المناسبة بأنه ما دامت الدول والشعوب المستعمَرة لم تنل حريتها فإن دور الأمم المتحدة لا يزال وسيبقى بالغ الأهمية في تحقيق ذلك الهدف، بالإضافة إلى إرساء قواعد السلم والأمن والاستقرار في العالم وضمان احترام حقوق الانسان والشعوب والدفاع عن المظلوم وإحقاق حقه في الحرية والعيش بكرامة.

لقد مرت أكثر من ستة عقود منذ أن أدرجت الجمعية العامة الصحراء الغربية على قائمة الأقاليم الخاضعة لعملية تصفية الاستعمار. ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية تتناول قضية الصحراء الغربية في إطار الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، معترفةً بذلك بالوضع الدولي للصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار وبحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والعيش في حرية على ترابه الوطني وفقًا لقرار الجمعية العامة 1514 (د-15).

وفي أكتوبر من هذا العام، تكون قد انقضت خمسون سنةً على غزو دولة الاحتلال المغربي العسكري للصحراء الغربية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975 في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. خمسون سنة ودولة الاحتلال تمارس سياسة التوسع وضم الأراضي بالقوة وتشن حرب إبادة ضد الشعب الصحراوي هدفها الوحيد هو القضاء التام على شعبنا واحتلال أرضه ومصادرة موارده الطبيعية وتقويض حقوقه المشروعة والمعترف بها دولياً.

ولا يزال الاحتلال العسكري المغربي غير الشرعي المتواصل للصحراء الغربية يُمثل الانتهاك الأكبر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، والذي أدى إلى انتهاكات ممنهجة وصارخة لحقوق شعبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد خلصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 8 أيلول/سبتمبر 2006 إلى أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بشعب الصحراء الغربية تنبع من عدم إعمال حقه الأساسي في تقرير المصير.

ولقد تم توثيق وإدانة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها دولة الاحتلال المغربي ضد الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة من قبل العديد من المنظمات الدولية والأفريقية وكذلك مختلف هيئات الأمم المتحدة، مثل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها.

وتُظهر التقارير الصادرة عن هذه المنظمات وكذلك عن جمعيات حقوق الإنسان الصحراوية أن دولة الاحتلال المغربي تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحراويين في الصحراء

الغربية المحتلة الذين يتعرضون لسياسة ممنهجة من العقاب الجماعي وجميع أنواع العنف الجسدي والنفسي بسبب نشاطهم السلمي ودفاعهم العلني عن حق شعبهم في تقرير المصير والاستقلال.

وعلى وجه الخصوص، يتعرض نشطاء حقوق الإنسان والمدافعون الصحراويون والصحفيون والمدونون والنشطاء الإعلاميون باستمرار للمراقبة الدقيقة والمضايقات والتهديدات والاعتداء الجسدي والاختطاف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فضلا عن حصار المنازل ومداهمتها وهدم ومصادرة المنازل. كما تواصل سلطات الاحتلال المغربي إخضاع النشطاء الصحراويين لممارسات انتقامية من خلال فصلهم من العمل وحجب رواتبهم وحرمانهم من حرية التنقل وترحيلهم قسراً إلى خارج الإقليم.

ولا يزال السجناء السياسيون الصحراويون، وعلى رأسهم مجموعة أكديم إزيك، يعيشون في ظروف مأساوية داخل سجون دولة الاحتلال، حيث يتعرضون يومياً لممارسات مهينة وعقابية، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبية والعلاج والعزل وحظر المراسلات. وقد دفعت هذه الممارسات المذلة وسوء المعاملة السجناء الصحراويين في كثير من الأحيان إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على حرمانهم من حقوقهم الأساسية كسجناء سياسيين.

ونحن نناشدكم بإلحاح، السيد الأمين العام، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين الصحراويين، بمن فيهم مجموعة أكديم إزيك، ليتمكنوا من العودة إلى وطنهم ولم شملهم مع عائلاتهم. كما يجب مطالبة سلطات الاحتلال المغربي بالكشف عن مصير جميع ضحايا الاختفاء القسري الصحراويين.

كما تواصل سلطات الاحتلال المغربي انتهاج سياسة الأرض المحروقة بهدف معلن يتمثل في اقتلاع الصحراويين من ديارهم وأراضيهم وتوطين المزيد من المستوطنين المغاربة في الإقليم في إطار سياسة استعمارية استيطانية ممنهجة ومكثفة تهدف أساساً إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم وإدامة الاحتلال المغربي غير الشرعي للصحراء الغربية.

وبالإضافة إلى ممارسات القمع والعنف، تواصل دولة الاحتلال المغربي انتهاج سياسة التفقير والحرمان والإقصاء والتمييز العنصري ضد الصحراويين في الصحراء الغربية المحتلة، في حين تواصل سلطات الاحتلال نهب الثروات الصحراوية بالتواطؤ مع أطراف أجنبية في انتهاك صارخ لحق الشعب الصحراوي في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية.

وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بالحكمين الصادرين في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024 عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والتي أكدت، بالإضافة إلى إعادة تأكيد "الوضع المنفصل والمتميز" للصحراء الغربية بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 2625 (د-25)، عدم شرعية اتفاقيات التجارة والصيد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب التي تشمل الصحراء الغربية لأنها أبرمت في انتهاك وتجاهل لموافقة الشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير والسيادة الدائمة على موارده الطبيعية.

ولسنا بحاجة إلى التذكير بقرار الجمعية العامة 95/79 بشأن الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذي اتُّخذ في 4 كانون الأول/ديسمبر 2024 والذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، من بين أمور أخرى، "أن يواصل، باستخدام جميع الوسائل الموضوعة تحت تصرفه، إبلاغ الرأي العام العالمي بأي نشاط يؤثر في ممارسة شعوب الأقاليم

غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير وفقاً للميثاق ولقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) وما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار" (الفقرة 13).

وإننا ندعوكم مجدداً، السيد الأمين العام، إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لكم لإبلاغ الرأي العام العالمي وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بجميع الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة غير الشرعية التي تقوم بها دولة الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية المحتلة بهدف فرض الأمر الواقع الاستعماري بالقوة في الإقليم وتقويض ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في الحرية وتقرير المصير والاستقلال. وفي هذا السياق، نطلب من سيادتكم وبإلحاح إطلاع مجلس الأمن على مضمون الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية بالنظر إلى آثارها الاقتصادية والسياسية والقانونية بعيدة المدى.

وكما أكدنا في مراسلاتنا السابقة، بما في ذلك الرسالة المؤرخة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (S/2024/774)، فإن قوات الاحتلال المغربية تستخدم منذ انتهاكها لوقف إطلاق النار في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 جميع أنواع الأسلحة، بما فيها الطائرات المسيّرة، لقتل ليس فقط عشرات المدنيين الصحراويين، بل أيضاً مدنيين من الدول المجاورة أثناء عبورهم الأراضي الصحراوية المحررة. وبين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2025، استهدفت الطائرات المسيّرة المغربية عدة مدنيين، مما أسفر عن مقتل مواطنين موريتانيين وتدمير وحرق سبع سيارات بالكامل.

ومن الحقائق الثابتة أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والأهداف المدنية يُشكل جريمة حرب وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما أنه انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حظر الهجمات العشوائية وأعمال العنف أو التهديد بها التي تهدف أساساً إلى بث الرعب بين السكان المدنيين. وندعو الأمم المتحدة مجدداً إلى محاسبة دولة الاحتلال المغربي على جرائمها ضد المدنيين الصحراويين وغيرهم من الدول المجاورة وعلى استخدامها غير المشروع للأسلحة الفتاكة المتطورة.

وللتغطية على جرائمها البشعة في الصحراء الغربية المحتلة، تواصل سلطات الاحتلال المغربي فرض حصار عسكري وتعتيم إعلامي شامل على الإقليم ومنع هيئات الأمم المتحدة ومقرريها والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية والمراقبين من دخوله. وعلاوة على ذلك، طردت سلطات الاحتلال تعسفياً عشرات المراقبين المستقلين والصحفيين والمحامين والسياسيين من الصحراء الغربية المحتلة. فبين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2025، طردت سلطات الاحتلال المغربي صحفيين ومراقبين من فرنسا وفنلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا.

وأشار الأمين العام في تقريره الأخير لمجلس الأمن، المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (S/2024/707)، إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لم تتمكن من زيارة الصحراء الغربية للسنة التاسعة على التوالي على الرغم من الطلبات الرسمية المتعددة وعلى الرغم من حث مجلس الأمن في قراره 2703 (2023) على تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال تسهيل مثل هذه الزيارات.

وإنه من غير المقبول على الإطلاق أن يُسمح لدولة الاحتلال المغربي باستخدام "حق النقض" ضد دخول هيئات الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية المحتلة. ويجب أن تتمتع هيئات الأمم المتحدة والمراقبون المستقلون ووسائل الإعلام بحرية الوصول الكاملة إلى الصحراء الغربية المحتلة. ويجب السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على وجه الخصوص، بالوصول دون عوائق إلى الصحراء الغربية المحتلة وإلى نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين الصحراويين وفقاً لما تدعو إليه قرارات مجلس الأمن، بما في

ذلك القرار 2756 (2024)، الذي حثّ بشـــدة على تعزيز التعاون مع المفوضـــية، بما في ذلك من خلال تسهيل الزيارات إلى المنطقة.

ولقد دأبت الجمعية العامة على التأكيد سنوياً في قراراتها المتتالية على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية بوصفه إقليماً خاضعا لعملية تصفية الاستعمار. وعليه فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتحمل وتفعّل مسـؤوليتها الأخلاقية والقانونية بجميع أبعادها تجاه الشـعب الصـحراوي، وخاصـةً تجاه الصـحراويين في الصـحراء الغربية المحتلة، إلى أن يُمارس الشعب الصـحراوي حقه غير القابل للتصـرف في تقرير المصير والاستقلال.

وتسـتلزم هذه المسـؤولية، من بين أمور أخرى، إنشـاء آلية مسـتقلة ودائمة للأمم المتحدة لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي، بما في ذلك حقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، وتقديم تقارير ميدانية ومنتظمة عن الوضـــع في الإقليم إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لتشمل عنصراً لحقوق الإنسان يمكّن البعثة من "الرصد المستقل والمحايد والشامل والمستدام لحالة حقوق الإنسـان" في منطقة مسـؤوليتها، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام مراراً وتكراراً في تقاريره المتتالية.

السيد الأمين العام،

تذّكر الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) وتؤكد مرة أخرى أن خطة التسـوية المشـتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التي قبلها الطرفان، جبهة البوليسـاريو والمغرب، في عام 1988 وصادق عليها مجلس الأمن بالإجماع في قراريه 658 (1990) و 690 (1991)، هي الاتفاق الوحيد المتفق عليه بشكل متبادل والذي يتسم بالطابع العملي والمعقول للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية.

وإن عجز الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية عن التعامل بحزم مع عرقلة المغرب المتعمدة ورفضـــه الوفاء بالتزاماته بموجب خطة التســـوية الأممية الأفريقية قد شـــجع دولة الاحتلال على التمســـك بموقفها المتعنت والمتمرد على الشـرعية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن المواقف غير المسـؤولة والقائمة على منطق المقايضة التي اتخذتها بعض الحكومات في الآونة الأخيرة جعلت دولة الاحتلال تعتقد أنها تستطيع "شرعنة" الأمر الواقع الاسـتعماري في الصـحراء الغربية المحتلة والحصـول في نهاية المطاف على ما لم تتمكن من تحقيقه بالقوة.

وتُذكّر جبهة البوليساريو بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مُلزمةٌ أمام الجميع بعدم القيام بأي عمل أو تقديم أي شـكل من أشـكال المسـاعدة من شـأنه تعزيز الاحتلال المغربي غير الشـرعي للصـحراء الغربية الذي يُمثل انتهاكاً خطيراً للقواعد الأســـاســـية للقانون الدولي، بما في ذلك حظر الاســـتيلاء على الأراضـي بالقوة. ولذلك فإنه يجب على الدول الملتزمة التزاماً حقيقياً باحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ألا تتســـامح بعد الآن مع محاولات المغرب فرض الأمر الواقع الاســـتعماري في الصحراء الغربية المحتلة.

ولقد آن الأوان لكي تدرك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تقاعسهما عن التصدي بحزم للاحتلال المغربي غير الشرعي للصحراء الغربية يساهم في الحفاظ على وضع خطير قد تكون له عواقب وخيمة على

السلم والأمن في المنطقة بأسرها. وإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مدعوان بشكل عاجل إلى ممارسة الضغط على دولة الاحتلال المغربي لإنهاء احتلالها غير الشرعي للصحراء الغربية والسماح باستكمال عملية إنهاء الاستعمار في الإقليم.

ولقد برهنت جبهة البوليساريو مراراً وتكراراً، من خلال أفعال ملموسة، على التزامها الصادق بتحقيق السلام العادل والدائم. وبينما تبقى ملتزمة بالتنفيذ الكامل للولاية التي أنشأ مجلس الأمن من أجلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو)، فإنها أيضاً تظل مستعدة للعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية على أساس الاحترام الكامل لإرادة الشعب الصحراوي وحقه غير القابل للتصرف أو المساومة أو التقادم في تقرير المصير والاستقلال.

وفي هذا الصدد، تجدد جبهة البوليساريو استعدادها الكامل للدخول مع المغرب في مفاوضات مباشرة وجادة وذات مصداقية وبحسن نية ودون شروط مسبقة أو إملاءات، تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

إن خمسين سنة من الاحتلال غير الشرعي لإقليم لا يزال خاضعاً لعملية تصفية الاستعمار ويتعرض شعبه لأفظع انتهاكات حقوق الإنسان وللحرمان من حقه الأساسي في تقرير المصير والحرية أمر لا يجب التسامح معه بعد الآن. ولذلك فإن إنهاء الاحتلال المغربي للصحراء الغربية بجميع أشكاله ومظاهره هو اختبار حقيقي لمصداقية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتزامهما بنظام دولي قائم على القواعد.

وبالتالي، فإنه من الضروري أن تضاعف الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية جهودها لتحقيق إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في أفريقيا، الذي يعد السبيل الوحيد لاستعادة السلم والاستقرار في شمال غرب أفريقيا.

وسأكون ممتناً لتضمين محتوى هذه الرسالة في تقريركم المقبل الذي ستقدمونه إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

(توقيع) إبراهيم **غالي**
رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
الأمين العام لجبهة البوليساريو